مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به". إلا أن الحرف حدّ بعكس ما حدّ به الاسم.

وإذا انتبهنا إلى آخر الشاهد وقوله خاصّة: "الحرف ما دلّ على معنى غير متصرّف ولم يكن له إعراب بوجه" [1] قلنا في حوصلة أولى: إن القدامى حدوا الأقسام الثلاثة حسب موقعها من الإعراب وحسب قابلية توليفاتها لإنتاج نواة إسنادية من عدمها وتوصّلنا إلى هذه النتيجة التي تدقّق تعريف الزجاجي للاسم بفضل حدّ أبي علي الفارسي للفعل وشرح الجرجاني له، وخاصة من خلال شرط تقدّم الفعل في التقدير على ما أسند إليه وهو قول يتماشى مع تصورهم لعلم الإعراب أو علم النحو الذي حللناه في قسم الجملة [2].

فقد انتهينا، في إطار تفنيد شبهة أن الإعراب يعني العناية بأواخر الكلم مفردة، إلى أن القدامى عَنَوا بعلم الإعراب حصر قوانين ائتلاف الكلم التي تنتج كلاما مقبولا في لسان ما. وفي هذا السياق لا غرابة أن يبوّبوا أصناف كلمهم وأن يحدّوها، وأن يقدموا بعضها على بعض على أساس قابليّتها أو عدم قابليّتها لتكوين كلام مقبول في اللسان العربي. وإن شئت دقة أكثر قلنا على أساس قابليتها أو عدم قابليتها لتكوين نواة إسنادية.

إن سلم لنا هذا التأويل من الاعتراض فقد صحّ الفرض الذي افترضناه عند ترجمة قول المخزومي وقول أستاذه وفق إحداثيات هذا العمل [3] ومناقشة دعوته إلى إقامة أصناف الكلم حسب معناها حين قلنا: إن تهافت منطلقات أصحاب هذا الموقف لا يعني ضرورة صحة تقسيم القدامى الذي نقدوه. ولكنه قد يدل على ذلك إن أثبتنا أن تبويب الكلم أو بعضها حسب عملها الإعرابي يمثل وفاء لبنية المضمون.

---

1 لم نتغافل عن قوله ولم يتضمن معنى الزمن وهو يبدو تعريفا بالمعنى، ولكننا نعود إليه بالتحليل في القسم الخامس من هذا العمل.

2 انظر في هذا العمل القسم الثاني الفقرة 2.3.

3 انظر في هذا العمل القسم الثالث الفقرة 1.3.4.